الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

البعثة الدائمة للجزائر
لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
والمنظمات الدولية بسويسرا

Permanent Mission of Algeria to the
United Nations Office at Geneva and other
international Organizations in Switzerland

كلمة الوفد الجزائري

أمام الاجتماع ما بين الدورات لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد

جلسة النقاش: تعزيز التعاون و المساعدة الدوليين

جنيف / 17 – 20 جوان

السيدة الرئيسة المحترمة،

أود بدايةً أن أعرب لكم عن تهاني وفد الجزائر بمناسبة توليكم رئاسة لجنة تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، وكذا لجميع أعضاء اللجنة.

إننا نؤمن إيمانًا راسخًا بأن التعاون الدولي يُعد، ويجب أن يظل، عنصرًا أساسيًا، تماشيًا مع أحكام المادة 6 من الاتفاقية وقرارات مؤتمرات المراجعة المتعاقبة، بهدف ضمان الدعم اللازم للجهود الوطنية للدول المتضررة. إن هذه القناعة ترسخت أكثر لدى الجزائر خلال ترأسها للجنة تعزيز التعاون والمساعدة في سنة 2023 و 2024.

ومن الواضح أن المقاربة الفردية لا تزال الآلية الأنسب التي تلجأ إليها بعض الدول الأطراف من أجل تعبئة الموارد المالية والوسائل المادية، وذلك لتسريع وتيرة تنفيذ التزاماتها التعاقدية، لاسيما في إطار المادة 5. ومع ذلك، نرى أنه من المفيد تقييم هذه المقاربة بهدف جعلها أكثر عملية وفعالية.

ونرحب بالقرارات التي تم اعتمادها خلال المؤتمر الخامس للمراجعة في سييم ريب، والتي مكّنت لجنة تعزيز التعاون من المشاركة في عملية تحليل ودراسة طلبات التمديد، بالتنسيق الوثيق مع لجنة تنفيذ المادة.5

لقد أثبت التعاون على المســتويات الوطنية والإقليمية والدولية فعاليته في دعم الجهود العالمية نحو عالم خالٍ من الألغام المضـادة للأفراد. وسـتواصـل الجزائر جهودها من أجل إرسـاء أسـس تعاون أفريقي قوي، قائم على اسـتراتيجية أفريقية متكاملة في مجال مكافحة الألغام، تســمح بتوحيد القدرات والموارد الوطنية من أجل قارة خالية من الألغام المضادة للأفراد.

السيدة الرئيسة،

تنصّ خطة عمل ســييم ريب (2024 – 2029) في الإجراء رقم 44 على إطلاق عملية مشاورات لدراسة جدوى إنشاء صندوق ائتماني طوعي(VTF) ، مخصص لدعم جهود الدول الأطراف التي تواجه صـعوبات في تنفيذ التزامات المادة 5 من اتفاقية أوتاوا.

وفي إطار تنفيذ قرار المؤتمر الخامس للمراجعة بشــأن إنشــاء مجموعة عمل لدراسـة هذا المقترح، رحبت الجزائر بأن تكون عضـوا في هذه المجموعة، تحت رئاســة النرويـج، وبمشــاركة كل من كولومبيا، هولندا، ســويسرــا، والعضــوين المراقبين: اليابان وزامبيا.

كما نود أن نعرب عن خالص شــكرنا لمختلف الشرــكاء، لا ســيما من المجتمع المدني، الذين شــاركوا في مشــاورات مثمرة مع أعضــاء فريق العمل، وقدموا ملاحظاتهم وتوصـياتهم حول مختلف جوانب هذا الصـندوق، بما في ذلك مجال التطبيق، وآليات الإنشاء، والمساهمات، وتقديم الطلبات.

ورغم التحفظات التي أبدتها بعض الأطراف بخصـوص المخاوف من الازدواجية التي قد يطرحها هذا الصـندوق واسـتدامته في ظل أزمة السـيولة التي يعاني منها

النظام متعدد الأطراف حاليًا، فإننا نعتقد أن ذلك لا يجب أن يمنع الاتفاقية من التزود بآلية خاصـــة بها تضـــمن دعم الدول الأطراف التي تُركت خلف الركب ، وكذا ضـمان توزيـع عادل وشـفاف للموارد والمسـاعدات المخصـصـة لمكافحة الألغام في العالم.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددًا أن هذه الآلية الجديدة يجب ألا يُنظر إليها فقط من زاوية جهود الدول الأطراف نحو عمل جماعي مبني على مبادئ التضـــامن والتآزر، بل أيضًا كأداة فعالة لتحقيق عالمية الاتفاقية.

كما نشـــجع جميع الدول الأطراف، لا ســـيما الجهات المانحة، على الانخراط بشكل بنّاء في تسريع هذا المسار، من أجل التوصل في أقرب الآجال الممكنة إلى قرار إيجابي بهذا الشأن.

وشكرًا لكم.